الفصل الثامن

إستراتيجية مقترحة لتحقيق الأمن الخليجي

يناقش هذا الفصل العناصر التالية:

- أولاً: بلورة رؤية ملائمة للتعامل مع الأقليات الشيعية.
- ثانيا: آليات مناهضة المد الشيعي بدول الخليج العربي.
- ثالثا: تقديم إستراتيجية متكاملة لتحقيق الأمن الخليجي

الفصل الثامن

إستراتيجية مقترحة لتحقيق الأمن الخليجي

لقد اتضح من خلال الفصول السابقة أهمية التعاطي مع تهديدات الأمن الخليجي داخل دول الخليج العربي بقدر أكثر من العقلانية والرشادة، وفي هذا الفصل الختامي من الدراسة نسعى لتقديم رؤية لتحقيق الأمن الخليجي من خلال التركيز على قضية التعايش مع/ ضد الأقليات الشيعية المتواجدة على الأراضي الخليجية، وهذا يتفق مع حيادية البحث العلمي الذي لا يقف مع هذا الطرح أو ذاك إنما يطرح آليات التعايش مع الطائفة الشيعية وكذلك آليات مجابهتها وصولا للاختيار الأمثل لتحقيق الأمن الخليجي والذي لا يمكن فصله عن الأمن القومي العربي. ومِنْ ثَمَّ يمكن طرح الآليات المقترحة على النحو التالي:

أولاً: بلورة رؤية ملائمة للتعامل مع الأقليات الشيعية

من أجل حل العقدة الشيعية في الدول الخليجية وتحقيق التعايش الداخلي والحفاظ على الاستقرار السياسي والمجتمعي وتحصين مجتمعاتها ضد أي تدخل خارجي عبر الجسر الشيعي ثمة أمور كثيرة مطلوبة ليس من الحكم فقط وإنما مِنْ الأقليات الشيعية أيضا ويمكن إجمالها في الآتي:

1- تعزيز مبدأ المواطنة الذي يعلو جميع اعتبارات وفوارق الدين أو المذهب أو العرق ويتساوى في ظله المواطنون في توزيع الثروة والسلطة فإحدى أخطر مشاكل الدولة العربية الحديثة بعد الاستقلال خاصة في منطقة الخليج هي مشكلة

الاهتمام ببناء الهياكل والمؤسسات وليس بناء الأمم المترابطة التي يشترك أبناؤها في الانتماء إلى وطن واحد، فما إن تنهار هذه المؤسسات أو يتم تهديدها حتى يتضح غياب الأمة التي تتأسس على المواطنة كما حدث في العراق بعد الاحتلال الأمريكي عام 2003 حيث أدى انهيار مؤسسات الدولة إلى ظهور الانقسامات الطائفية والدينية والعرقية العميقة بين العراقيين بحيث بدا العراق وكأنه أجزاء متفرقة وليس دولة واحدة فلا شك في أن الشيعي البحريني أو الكويتي أو السعودي الذي يتمتع بحقوق المواطنة ويحس بأنه مواطن كامل، لن يسعى إلى طلب مساعدة الخارج لتحسين وضعه بل سيكون لبنة قوية في حائط الصد في مواجهة أية محاولات خارجية للتدخل في الشؤون الداخلية.

2- إدراك أن الانتماءات الطائفية والمذهبية واقع لا يمكن تجاهله أو الفكاك منه لكنه ليس واقعا سلبيا إذا ما تمت إدارته بشكل سليم حيث يمثل التنوع المذهبي أو الديني أو العرقي أو الثقافي في أي مجتمع مصدرا لثرائه إذا ما توافرت الأسس الكفيلة بتحقيق التعايش بين المكونات المختلفة فيه، بعيدا عن توجهات التمييز أو الإقصاء أو التخوين أو التكفير.

3- التفريق بين الولاء والتقليد والولاء للوطن والولاء للنظام حيث أن تشكيك البعض في ولاء الشيعة في دول الخليج بسبب تقليد بعضهم مراجع شيعية خارج الحدود ينطوي على فهم خاطئ لطبيعة العلاقة بين المرجع والمقلد فهي علاقة ذات بعد مذهبي عقائدي وليس سياسيا في غالب الأحيان فضلا على ذلك أن الشيعة في هذه الدول لا يقلدون مرجعا واحدا وإنما يقلدون مراجع مختلفة في إيران وفي العراق وفي لبنان وان في إيران نفسها العديد من مراجع التقليد التي يختلف بعضها مع بعض في الكثير من الأمور هذا التعدد في مرجعيات الشيعة العرب ينافي ربط الولاء الديني لهم بإيران لأن إيران لا تمثل المرجعية الوحيدة لهم من ناحية إضافة إلى تعدد آراء العلماء في المذهب نفسه من ناحية أخرى.

4- التشجيع على وجود مراجع تقليد شيعية محلية تغني عن الاتجاه إلى تقليد مراجع

خارج الحدود حيث تعد نظم الحكم في الدول الثلاث وبشكل خاص في العربية السعودية مسئولة عن عدم وجود مراجع تقليد عربية محلية قوية من خلال ملاحقتهم واضطهادهم بما يؤدي بهم إلى الذهاب إلى إيران ولهذا لابد من العمل على إيجاد مراجع تقليد خليجية مستقلة كسبيل لتقليل سيطرة المراجع الإيرانية على الشيعة العرب حيث تخلو دول مجلس التعاون الخليجي من أي مرجع شيعي ورجال الدين الكبيرة فيها مجرد وكلاء للمراجع المقيمين في قم أو النجف أو بيروت وهذا يحقق مصلحة إيرانية مباشرة لذلك تعمل إيران على منع بروز أي مرجع شيعي عربي كبير يمكن إن يمثل بديلا للمراجع الإيرانية.

5- ليس الشيعة العرب بشكل عام وفي دول الخليج على وجه الخصوص كتلة واحدة صماء وإنما بينهم خلافات واختلافات كثيرة ومن المهم أخذ هذه الاختلافات في الاعتبار عند النظر إليهم لأن من شان ذلك أن يساعد في ترشيد التعامل معهم وفي هذا الإطار من المهم تشجيع التيار الشيعي المعتدل وهو التيار الأكبر بين شيعة الدول الثلاث وذلك من خلال مزيد من الإصلاح ومزيد من إدماج الشيعة في المجتمع والدولة.

6- ليست معالجة مشكلة الشيعة في دول الخليج سياسية أو اقتصادية أو أمنية فقط وإنما هي ثقافية أيضا فمن المهم القضاء على جميع أشكال التمييز ضدهم في وسائل الإعلام أو مناهج الدراسة أو على المستوى الديني المذهبي فضلا على العمل على تغيير المفاهيم الخاطئة والصور الذهنية المشوهة عنهم بعد إن تكرست بفعل عوامل مختلفة على مدى أعوام طويلة.

7- لا بد من فصل الصراع السياسي الإقليمي مع إيران عن التعامل مع الشيعة على المستوى الداخلي لان ربط هذا الصراع بالأقليات الشيعة وطبيعة النظرة إليها إنما يخدم إيران في الأول والأخير وهي التي تستخدم هذه الأقليات منذ الثورة وما قبلها كأوراق ضغط في العلاقة مع جوارها الخليجي ومِنْ ثَمَّ فإن من مصلحتها

إن يكون الشيعة في الدول المجاورة مضطهدين ومشكوكا في ولائهم ووطنيتهم وحتى إسلامهم لان هذا يساعدها على اختراقهم وجذبهم إليها.

ثانياً: آليات مناهضة المد الشيعي بدول الخليج العربي

لاشك أن هناك خطرا متناميا للمد الشيعي على دول الخليج العربية وامتداد أذرعه داخل هذه المجتمعات من خلال الطابور الخامس وخاصة في مملكة البحرين ودولة الكويت بما يهدد أمن دول الخليج العربي قاطبة، وفي هذا المقام يمكن طرح خمسة محاور أساسية وهي كالآتي:

1- الحل الأمني

وهذا الجانب يقوم على استعمال القوة في صد الهجمة الصفوية الطائفية في دول الخليج العربي، وهو حل مؤقت وليس حلاً دائما لأنه يتعامل مع الظاهر وليس الباطن. فخلال ما يقرب من مائة عام ودول الخليج وخاصة البحرين تعاني من الخطر الرافضي الصفوي. وفي كل عشر سنوات نكتشف مؤامرة رافضية ضد الحكم القائم وضد أهل السنة. ولم ولن تنتهي هذه المؤامرات وهذه الخطط طالما أن الشيعة لديهم قضية يحيون ويعيشون من أجلها وهي السيطرة على كافة دول الخليج العربي والتحكم في مقدراتها، وهذا هو الذي أطلق عليه الكاتب الشيعي ياسر الحبيب وهو رجل الدين الرافضي الكويتي المتعصب (البحرين الكبرى) والبحرين الكبرى تمتد من جنوب العراق إلى جنوب عُمان.. إذا الحل الأمني لا يكفي في مواجهة الخطر الشيعي المحلي أو الخطر الصفوي القادم من إيران .

2- الحل الإقصائي

يقوم هذا الحل على إقصاء علماء الدين الشيعة عن قواعدهم المجتمعية والشبابية على وجه الخصوص.. فهؤلاء العلماء هم الذين يحركون الشباب للتظاهر في الشوارع والميادين العامة ضد الدولة لإسقاطها وإلحاقها بولاية الفقيه، فإذا استطاعت دول الخليج قطع الرأس وهم العلماء عن الجسد وهم المجموعات والكتل الشبابية تكون قد

خطت خطوة رائعة إلى الأمام.. فمن خلال التضييق على علمائهم والتضييق على حسينياتهم وإغلاقها إذا لزم الأمر، تكون قد حجّمت دور العلماء ودور الحسينيات، إلا أن هذا الطرح سيواجه بالنقد وربما امتد إلى أعمال العنف والتخريب.

3- النهوض بالمجتمع السني

وهو طرح بعيد المدى.. فلم يعد مقبولاً بعد اليوم أن تعطى زمام الأمور والمناصب المفصلية والحساسة للشيعة لأنهم سوف يتآمرون علي المجتمع السني من خلال هذه المواقع الحساسة والخطيرة، وهناك شواهد على ذلك من مثل تعطيلهم في شهر مارس 2011 تصدير النفط إلى الخارج مما كبّد البحرين 50 مليون دولار في أقل من أسبوع.

وعليه فلابد أن تكون المناصب المهمة في دول الخليج العربي بيد أهل السنة، وينسحب هذا الأمر على البعثات التعليمية في الوزارات والجامعات التي يديرها الشيعة التي تم حرمان شباب السنة منها لعقود طويلة تحت وطأة التآمر الصفوي حتى لم يصبح أمامهم إلا الدخول في الجيش لأنهم أُبعدوا منذ سبعينيات القرن الماضي عن الابتعاث للدراسة الجامعية في الداخل والخارج، وما زالت هذه السياسة الطائفية متبعة إلى يومنا هذا.

4- دعوة الشيعة إلى الدخول في المذهب السني

وهو طرح جذري للمسألة والمشكلة الرافضية في دول مجلس التعاون، فقد استطاعت قنوات إسلامية دعوية من أمثال قنوات صفا ووصال والبرهان أن تغير قناعات عدد كبير من الشيعة، وخاصة الشباب منهم بضرورة ترك مذهب الرافضة القائم على الخرافات والأهواء والبدع والرجوع إلى المذهب السني. فلو توجهت القيادات السياسية والفكرية والعلمية السنية للقيام بهذا الدور لأبعدت خطر التشيع وتمدده داخل دول الخليج العربي.

5- الوحدة الكونفدرالية

لقد أصبحت الوحدة الكونفدرالية ضرورة حتمية لدول الخليج العربية للحفاظ على كيانها من الابتلاع أو التهديد الإيراني. وهو حل إذا طُبق على الصعيد العملي ضد الأطماع الأجنبية.. كما أنه حل لكثير من المشكلات الخطيرة مثل البطالة والفقر والعنوسة.. وغيرها، إلى جانب تكوين قوة هائلة لصد التمدد الشيعي القادم من إيران.

ثالثاً: تقديم إستراتيجية متكاملة لتحقيق الأمن الخليجي

مما لاشك فيه أن أمن الخليج العربي لا يمكن فصله عن الأمن القومي العربي حيث أنه كل متكامل يسعى في المقام الأخير إلى تحقيق الاستقرار داخل كافة الدول العربية. كما يلاحظ أن تحقيق الأمن القومي ليست مسألة أمنية فقط، بل هي عملية تشمل كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والعسكرية. ومِنْ ثَمَّ يمكن التعرض لأهم المحاور المقترحة لهذا الجانب على النحو التالي:

1- تحقيق الأمن على المستوى السياسي

أ- تكريس جهود الدول العربية ودول الخليج للحوار ورفض تصادم الحضارات واحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي وعلاقات حسن الجوار.

ب- إنشاء البرلمان العربي الموحد ومحكمة عدل عربية كجهاز قضائي دائم للفصل بين النزاعات القانونية التي تنشأ بين الدول العربية بحيث تكون أحكامها نهائية.

ج- العمل على عدم الدخول بشكل فردي في أي ترتيبات أمنية مع أية قوى غير عربية حيث أن الأمن الوطني لأي دولة عربية لا يقوم ولا يصان إلا بالقوة الذاتية العربية.

د- تفعيل دور جامعة الدول العربية بما يتلائم مع المتغيرات العالمية والإقليمية ووضع الاتفاقيات المبرمة بين الدول العربية موضع التنفيذ وخاصة معاهدة الدفاع المشترك.

هـ - تسوية الخلافات بين الجانبين الأمريكي والعربي من خلال الحوار البنَّاء الذي ينطلق من قاعدة تحقيق المصالح المشتركة للطرفين وأن يكون متكافئاً ويسعى لتحقيق المطالب العادلة وإزالة سُوء الفهم وأن تتراجع أمريكا عن سياسة الهيمنة والتسلط والتهديد وسياسة الكيل بمكيالين التي تمارسها تجاه قضايا منطقة الشرق الأوسط.

و - استمرار العلاقات الطيبة مع مختلف الدول سواءً الأوروبية أو الأمريكية أو الأسيوية والأفريقية حيث لم يسجل تاريخ دول مجلس التعاون قط أنها بادرت أي دولة من الدول بأي نوع من أنواع العدوان أو تسببت في وقوع خلافات مع أية دولة وتكاد لا توجد دولة في العالم لا تربطها بدول مجلس التعاون معاهدات واتفاقيات تتناول أوجه التعاون السياسي والثقافي والاقتصادي وتنظم العلاقات الثنائية بين الطرفين.

ز - العمل على تسوية الخلافات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإحياء قوات درع الجزيرة وتحقيق التعاون في التصدي لظاهرة الإرهاب. مع أهمية العمل على إيجاد الصيغ المناسبة لتحجيم التهديد الإيراني وتشجعيها على استمرار توجهاتها المعتدلة واستثمار البعد الإسلامي لتكون إيران وقدراتها العسكرية أحد عوامل معالجة الخلل في التوازن الإستراتيجي الشامل بين العرب وإسرائيل وخاصة بعد خروج العراق عسكرياً من حسابات القدرات العربية.

ح- تطوير مجالس الشورى بدول مجلس التعاون ليكون لها دور في التشريع وإبداء الرأي واتخاذ القرارات التي ترفع مباشرة إلى الملوك والرؤساء وحق التقدم باقتراح مشروع نظام جديدة والاقتراح بتعديل قانون قائم.

2- تحقيق الأمن على المستوى الاقتصادي

أ - أهمية دمج الاقتصاد الخليجي في سوق عربية مشتركة يتم فيها حرية انتقال عوامل الإنتاج ورؤوس الأموال والعمالة والتوسع في المشاريع الزراعية وإقامة قاعدة صناعية قوية والحد من القيود العربية وفتح الأسواق العربية للمنتجات

العربية بدلاً من الاعتماد على الواردات من الخارج مع تعظيم دور القطاع الخاص وتطوير الصناعة المصرفية العربية.

ب- إنشاء هيئة قومية خليجية تتولى أعمال البحث والتطوير، وتعمل على تقليل الفجوة التكنولوجية بين الدول الخليجية والدول المتقدمة مع الاستفادة من الكوادر والخبرات العربية العاملة في الخارج في مجالات التكنولوجيا المتقدمة.

ج- التفاعل الإيجابي مع ظاهرة العولمة فقد أصبحت حقيقة واقعة ليس من الحكمة تجاهلها كظاهرة عامة تؤثر في جميع مجالات الحياة المختلفة مما يلزم تنمية الموارد البشرية لدول الخليج العربية بما يتمشى مع هذه الظاهرة. مع العمل على صياغة رؤية خليجية موحدة في مجال الاقتصاد الخارجي تتمثل أهم آلياتها في **الآتي** :

(1) تشكيل مجلس خليجي أعلى للاقتصاد يهدف إلى تهيئة الاقتصاد للدخول في عضوية منظمة التجارة العالمية باقتصاد يستوعب المتغيرات الدولية ويتمكن من اتخاذ القرارات بشكل سريع يلبي حاجات المرحلة المقبلة من توحيد الجهود في مواجهة العولمة ومواكبة النظم الداخلية لأنظمة التجارة العالمية.

(2) تطوير الآلية الاقتصادية الخليجية مع المتغيرات الاقتصادية والتحولات التي استحدثت على الاقتصاد العالمي من خلال تبني برامج للإصلاح والتكيف الهيكلي والتوجه نحو الخصخصة بهدف تغيير دور دول الخليج في الإنتاج والتسويق وإعطاء المزيد من الفرص للقطاع الخاص.

(3) الاهتمام باستكمال إنشاء قاعدة صناعية يمكن الاعتماد عليها في التنمية الاقتصادية والعمل على زيادة الثروات الطبيعية وتنوعها والدخول في مشروعات اقتصادية مشتركة مع الدول العربية بغرض تنوع مصادر الدخل بدلاً من الاستمرار على عائدات البترول كمصدر رئيسي للثروة في دول الخليج العربية.

(4) ضرورة بناء قاعدة علمية تكنولوجية متطورة يتوفر لها الكفاءات الفنية المناسبة

على استخدامها واستيعابها والاستغناء عن العناصر الأجنبية المتواجدة داخل دول الخليج لتشغيلها.

(5) تحقيق التعاون في إقامة سوق خليجية مشتركة بين دول مجلس التعاون بناءً على قرار القمة (28) ديسمبر 2007م وإزالة أي عوائق تتعلق بالسوق المشتركة مستقبلاً والتعجيل لتوحيد العملة الخليجية العربية الموحدة.

3- تحقيق الأمن على المستوى الاجتماعي

أ- التصدي للحملة المغرضة من جانب أمريكا والدول الكبرى والتي تسعى فيها لفرض النمط الغربي للديمقراطية وحقوق الإنسان وعمل المرأة والتعليم على الدول العربية والإسلامية مع معتقداتهم الغربية بغض النظر عن قيمنا وعاداتنا وما تنادى به الشريعة الإسلامية.

ب- تبني إستراتيجية ممتدة وبعيدة المدى في مواجهة ظاهرة الإرهاب ولن يتأتي ذلك إلا بالتعاون والتنسيق والسير في عدة مسارات داخلية وخارجية للقضاء عليه حيث أن الإرهاب يعد أحد التهديدات المباشرة للأمن القومي العربي بصفة عامة وأمن دول مجلس التعاون بصفة خاصة، ولعل أهم آليات هذه الإستراتيجية **ما يلي** :

(1) نبذ الإرهاب والتطرف بكل صوره وأشكاله ومحاربته في الداخل والخارج.

(2) التعاون مع الدول العربية والإسلامية والدولية وضمان الحصول على دعم عربي ودولي لمواجهة الإرهاب.

(3) تنسيق أنشطة الإعلام العربي وتعزيز تبادل المعلومات مع الدول العربية والأجنبية والمصادقة على الاتفاقية العربية لمواجهة الإرهاب وعقد دورات تدريبية مشتركة معها لتبادل وجهات النظر ودعم القدرات الأمنية لأجهزة الأمن العربية.

(4) التعاون على إنشاء قاعدة بيانات لجمع وتحليل المعلومات وتحديثها باستمرار ودراسة ومتابعة التجارب الناجحة في مواجهة الإرهاب عربياً ودولياً.

(5) إدارة الحوار الحضاري بين الأديان وتصحيح الأفكار الباطلة والكاذبة عن الدين الإسلامي الحنيف.

(6) التصدي للدعاية المغرضة التي تحاول الربط بين الإسلام والإرهاب.

ج- السعي نحو الاهتمام بالعنصر البشري ووضع الخطط الكفيلة للتغلب على البطالة والعمل على تأهيل العمالة في مجالات التكنولوجيا لاستيعاب الجديد فيها. مع السعي نحو تبنى سياسة الوطنية الخليجية (الخلجنة) أو إحلال العمالة الخليجية الوطنية محل العمالة الأجنبية والتي بدأت تخلق بطالة بين مواطني دول مجلس التعاون مما سيساهم في القضاء على تلك الإشكالية مع التأكيد على ضرورة التنمية البشرية والتدريب المستمر لتلك الطاقات البشرية الخليجية.

د- ضرورة انخفاض معدلات الأمية بين كافة شعوب المنطقة العربية بصفة عامة ودول مجلس التعاون الخليجية العربية بصفة خاصة، مع ضرورة تحقيق طفرة في مجالات التعليم والخدمات التعليمية المختلفة الذي يؤدى بدوره إلى تخريج وتأهيل أعداد هائلة من المهنيين في جميع المجالات مما يكون له عظيم الأثر في تحقيق التنمية على كافة الجوانب والذي يخلق بدوره استقراراً في شتى المجالات وهو المطلب الرئيسي لتحقيق الأمن القومي الخليجي والعربي.

هـ- ضرورة الاهتمام بالمجتمع المدني وتنظيماته المختلفة باعتباره شريكاً أساسياً للدول والضلع الثالث في عملية التنمية إلى جانب القطاع الخاص، مع السعي نحو منحه كافة المتطلبات التي تسعى لتفعيل هذا الدور، إلى جانب إعادة تنظيم عمل المنظمات غير الحكومية بحيث تخضع للإشراف الحكومي لضمان عدم قيام بعضها بتمويل المنظمات الخارجة عن القانون أو تمارس الإرهاب والعنف.

وـ إنشاء مراكز للحوار الوطني داخل كافة دول مجلس التعاون تكون مترابطة ومتوافقة وذلك لإبراز أهمية وجود قنوات شرعية يتم من خلالها إتاحة الفرصة أمام الجميع لطرح القضايا التي تشغل الرأي العام حيث أن غياب الحوار الوطني وغياب قنوات شرعية للتعبير يقود إلى سيطرة مناخ فكري متطرف يدفع الأجيال

الجديدة إلى استخدام العنف واعتناق أفكار وقيم تتناقض مع روح التسامح التي ينادي بها الدين الإسلامي.

ز- السعي نحو تمكين المرأة على كافة المستويات من خلال مشاركتها في القضايا العامة وتمثيلها في المجالس التشريعية والنيابية والبلديات مع مزيد من حرية التعبير بكافة صوره وأشكاله وفي مقدمتها حرية الصحافة ووسائل الإعلام وفق الضوابط الشرعية.

ح- إنشاء جهاز يتبع رئاسة مجلس الوزراء بكل دولة من دول مجلس التعاون تكون مهمته قياسات الرأي العام لتوفير معلومات دقيقة يستفيد منها صانعو القرار والمخططون لتكوين رؤى واضحة عن اتجاهات الرأي العام ومتغيراته والتي لابد من وضعها في الحسبان عند صنع أي قرار.

ط- استمرار سعي دول الخليج نحو تقديم الرعاية الصحية لمواطنيها مع استغلال التكنولوجيا المتقدمة بتنمية مشروع الربط الطبي عبر الأقمار الصناعية بين مستشفيات دول مجلس التعاون والمراكز الطبية العالمية المتقدمة حيث يوفر هذا المشروع على المرضى الجهد والمال والوقت من إجراء السفر للعلاج في الخارج. مع الاهتمام بالرعاية الاجتماعية للطفولة ورعاية الأحداث، وتشجيع المشروعات الإنتاجية وتحسين مستوى معيشة المواطنين، وتهيئة مقومات الحياة الكريمة لهم، وتطوير نظام العمالة الاجتماعية من مساعدات للمحتاجين والأيتام والأرامل والعاجزين والمعاقين، وتطوير نظام التأمينات الاجتماعية لحماية العمال وأسرهم في حالات العجز والشيخوخة، لكافة دول الخليج العربية.

4- تحقيق الأمن على المستوى الأمني والعسكري

لاشك أن تحقيق الأمن الخليجي إنما يعتمد بالأساس على وجود قوة عسكرية مدربة وجاهزة للدفاع عن المنطقة الخليجية والعربية ضد أي اعتداءات محتملة من الداخل أو الخارج، ولتحقيق الأمن القومي في هذا الجانب يتطلب صياغة إستراتيجية

تكاملية يمكن طرحها في هذا السياق، إلاَّ أنه بدايةً يمكن التعرض لجانب هام وهو المتعلق بضرورة طرح محددات بناء القوة العسكرية في الخليج العربي والتي تعد الأساس الذي يقوم عليه بناء الإستراتيجية في هذا الجانب وذلك **كما يلي** :

أ- القوة البشرية

إن تكوين القوى البشرية في دول الخليج له طبيعته الخاصة فهي تضم أعداد كبيرة من الوافدين من خارج دول مجلس التعاون بهدف إنجاز وتسيير متطلبات الحياة اليومية، ومن البديهي أن كل من هؤلاء الوافدين سافر إلى الخليج بغية اكتساب المال والعودة إلى دولهم ولم يضع في اعتباره أنه سيقاتل يوماً ما للدفاع عن دول مجلس التعاون الخليجي، فإذا كانت نسبة هؤلاء الوافدين تصل في ثلاثة من دول المجلس إلى ما بين 60-76٪ فإن هذا يؤثر سلباً على الوعاء التجنيدي لدول الخليج، إضافة إلى ذلك فإن المستوى الثقافي للنسبة المتبقية من المواطنين يجب أن يكون علي درجة تؤهلهم للتعامل مع الأسلحة والمعدات المتطورة بالكفاءة المطلوبة، وهذه الدرجة متوافرة في دول الخليج، إذ أن التعليم بمعظمه يرقى إلى هذا المستوى وأكثر.على أنه يجب أن يؤخذ في الحسبان أن الشباب ما بين سن 18-32 سنة والذين تشملهم هذه النسب لا يشكلون الوعاء التجنيدي بصفة مطلقه إذ أن متطلبات التنمية الاقتصادية والحضارية تستوعب بالضرورة أعداد كبيرة منهم. وبالتالي فإن نظرة إلى حجم القوى البشرية في القوات المسلحة لدول مجلس التعاون الخليجية تؤكد لنا أنه ليس بالإمكان أفضل مما هو قائم في معظم هذه الدول.

ب- نظم التسليح

المحدد الثاني في تكوين القوة المسلحة لدول مجلس التعاون الخليجية هو تعدد وتنوع مصادر التسليح في كل دولة من دول المجلس عن باقي دوله، وبالتالي أوجد ذلك حالة من عدم التوحد في المعدات والأسلحة. ومِنْ ثَمَّ الاختلاف في الاستخدامات القتالية لها. ولم تنجح الأمانة العسكرية للمجلس في مجال توحيد الأسلحة الرئيسية على الأقل، أو إحداث نوعاً من التكامل بينها، ويرجع ذلك إلى غياب التحديد لوضع

للإستراتيجية الدفاعية لمجلس التعاون علاوة على ارتباط هذا الموضوع بمصالح تجارية داخل كل من هذه الدول.

جـ العقيدة القتالية

ثالث هذه المحددات وأهمها هو الافتقار إلى وجود عقيدة قتالية لدول مجلس التعاون الخليجي، ويرجع ذلك إلى تعدد مصادر استقاء الثقافة والعلم العسكري من ناحية، وصغر حجم الوحدات المقاتلة الذي لم يكن يتعدي المستوي التكتيكي من ناحية أخرى.

وقد وضعت دول المجلس خططها لرفع المستوى التنظيمي للوحدات الحالية البرية والجوية عام 2000م وتنظر دول الخليج العربية حالياً إلى ضرورة تطوير القوات البحرية نتيجة للدارسات التي تمت لمصادر التهديد وطبيعة مسرح العمليات، ولا شك أن ذلك كله يصاحبه تولد عقيدة قتالية واضحة وفعالة تتمشي مع طبيعة وظروف مسرح الخليج العربي.

ومِنْ ثَمَّ يمكن طرح أهم الآليات التي تساهم في تطوير القوات المسلحة العسكرية الخليجية وذلك تحقيقاً للأمن القومي الخليجي على النحو التالي :

أـ ضرورة التعاون العسكري بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من جانب والدول العربية من جانب آخر من خلال ما يلي :

1- إنشاء جهاز قومي عسكري بين الجانبين يتولى تنسيق النشاط العسكري يتبع رئاسة هينة الأركان السعودية والأمانة العامة لوزارات الدفاع العربية.

2- زيادة التعاون الإستراتيجي بين الجانبين في المجالات التالية :

(أ) التدريبات المشتركة في المشروعات التكتيكية ومشروعات الرمي التكتيكي والمباريات الحربية ومشروعات مراكز القيادة وكافة العمليات المشتركة.

(ب) توحيد قواعد العلم العسكري بحيث تتشابه الأعمال والإجراءات والوثائق والأساليب في المواقف المختلفة وأن تتكامل قوات الدعم بسرعة وسهولة.

(ج) إعداد مسارح العمليات المشتركة مع إنشاء نظام دفاع جوي مشترك.

(د) التصنيع العسكري المشترك لتحقيق تكامل التصنيع لخدمة المصالح لدول الخليج العربية الدول العربية.

(هـ) تبادل البحوث العسكرية وتنظيم عمل بحوث عسكرية مشتركة وزيادة الفرق التعليمية والخبرات العسكرية لخلق جيل ذو مفاهيم عسكرية مشتركة.

بـ قيام القوات المسلحة لدول مجلس التعاون الخليجي بمهام أساسية أهمها:

1- تأمين حدودها السياسية ومياهها وأجوائها الإقليمية.

2- الاستعداد الدائم لتقديم المعاونة العاجلة للدول العربية والصديقة.

3- القيام بدور عالمي لحفظ السلام والأمن في بعض بؤر التوتر.

4- مد جسور المساعدات الإنسانية للمنكوبين أينما كانوا في العالم.

5- امتلاك قوات جوية فعالة ذو حجم مناسب قادر على التعامل مع أي خطر وبأسرع وقت.

6- امتلاك أسطول بحري على درجة عالية من الحداثة والقدرة النيرانية يجعله قادراً على التعامل مع شتى التهديدات.

جـ السعي نحو تحقيق الرؤية المستقبلية لأمن دول الخليج العربي من خلال ما يلي:

1- مساهمة القوات المسلحة الإيجابية في مجال الخدمة الوطنية على أن يحكم هذه المساهمة ضوابط أساسية من أهمها ألاَّ تؤثر هذه المساهمة في الكفاءة القتالية للقوات المسلحة وأن تحقق هذه المساهمة مبدأ الاكتفاء الذاتي الإداري لأفراد القوات المسلحة.

2- تنويع مصادر السلاح فلم يعد ممكنا من الناحية العملية الاعتماد على مصدر واحد للسلاح وتطوير الإنتاج المحلي لبعض نظم الأسلحة التي تحتاجها القوات المسلحة لتحقيق قدر مناسب من الاكتفاء الذاتي والعمل على الدخول

في مجال المنافسة الدولية في مجال التصنيع الحربي بالتعاون والتكامل مع الدول العربية التي تمتلك مقاومات التصنيع الحربي.

3- مزيد من التعاون العسكري مع الدول العربية في مجالات التدريب والتعاون بين أجهزة المخابرات الإستراتيجية بما يحقق تبادل المعلومات لتنسيق المواقف والقرارات القومية.